The American University in Cairo
School of Global Affairs and Public Policy
Center for Migration and Refugee Studies

ورقة السياسات

تقييم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في شمال أفريقيا: نظرة متعمقة على تنفيذ الهدف الثامن في المغرب وتونس

أبريل ٢٠٢٥

تقييم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة في شمال أفريقيا: نظرة متعمقة على تنفيذ الهدف الثامن في المغرب وتونس

يونس عربوي، أستاذ مساعد، مركز أمستردام لقانون الهجرة واللجوء، الجامعة الحرة أمستردام

1. المقدمة

في ديسمبر 2018، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.[١] وهو صك غير ملزم يستند إلى الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان ويؤيد مبدئي عدم التراجع وعدم التمييز.[٢] وعبر تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، تلتزم الدول بضمان احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين على نحو فعال.[٣] ويوفر الاتفاق العالمي للهجرة عملية متابعة ومراجعة تتكون من استعراضات إقليمية تسبق المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة.[٤] وتُشجَّع الدول على تقديم تقارير الاستعراض الطوعي الوطنية استناداً إلى مساهمات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما منظمات المجتمع المدني.[٥] بالنسبة لمنطقة شمال أفريقيا، لم يصادق على الاتفاق العالمي للهجرة إلا مصر والمغرب وتونس.[٦]

في مايو 2023، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن أكثر من 20 ألف مهاجر فقدوا حياتهم في البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2014، وتحدث غالبية الوفيات في المسار الغربي المتوسطي (من المغرب والجزائر نحو إسبانيا) والمسار الأوسط (من تونس وليبيا نحو إيطاليا)، وكلاهما يشملان طرقًا محفوفة بالمخاطر يستخدمها المهاجرون بشكل متكرر.[٧] وفي عام 2023، سجلت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 2500 حالة وفاة واختفاء على طول المسار الأوسط، وهو أعلى رقم مسجل منذ عام 2017. ويُحسب لتونس أكبر عدد من الحوادث المسجلة، حيث فقد أكثر من 729 مهاجرًا حياتهم، مما يعكس زيادة بنسبة 57.8% مقارنة بعام 2022، حيث تم تسجيل 265 حادثة فقط.[٨] بالإضافة إلى ذلك، تبرز سواحل المحيط الأطلسي المغربية كنقطة عبور رئيسية

---

[١] في أوائل عام 2019، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاق العالمي للهجرة (وثيقة الأمم المتحدة A/RES/73/195).

[٢] الاتفاق العالمي للهجرة، فقرة 15 و53.

[٣] الاتفاق العالمي للهجرة، فقرة 15.

[٤] الاتفاق العالمي للهجرة، فقرة 50-49.

[٥] الاتفاق العالمي للهجرة، فقرة 53.

[٦] لم يتم اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة من قبل الجزائر وليبيا. امتنعت البلدان عن التصويت على الاتفاق، لكن تشاركان في آلية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة. انظر تقارير المراجعة الوطنية لدولتي ليبيا والجزائر (https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/docs/libya-_gcm_report_eng.pdf; https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/resources_files/algeria_regional_review_en.pdf).

[٧] المنظمة الدولية للهجرة، الهجرة عبر المتوسط، مشروع المهاجرين المفقودين: https://missingmigrants.iom.int/region/mediterranean.

[٨] https://missingmigrants.iom.int/sites/g/files/tmzbdl601/files/publication/file/2023%20MMP%20MENA%20_Annual%20Briefing.pdf

للمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى جزر الكناري الإسبانية. وقد تزايد عدد الوفيات المسجلة على طول هذا الطريق الأطلسي على مدى السنوات القليلة الماضية، وأفادت المنظمة الدولية للهجرة بأن 3051 مهاجرا لقوا حتفهم منذ عام 2014.[٩] تؤكد هذه الأرقام على الأزمة الإنسانية المستمرة والحاجة الملحة للتنفيذ الفعال للهدف 8 من الاتفاق العالمي للهجرة (إنقاذ الأرواح وإنشاء جهود دولية منسقة بشأن المهاجرين المفقودين) في المغرب وتونس.[١٠]

في إطار الهدف 8، تلتزم الدول "بالتعاون دوليًا لإنقاذ الأرواح ويمنع وفيات المهاجرين وإصاباتهم، وذلك من خلال عمليات البحث والإنقاذ الفردية أو المشتركة، وجمع المعلومات ذات الصلة وتبادلها بشكل موحد، وتحمل المسؤولية الجماعية عن الحفاظ على حياة جميع المهاجرين، وفقًا للقانون الدولي" و "تحديد هويات الذين لقوا حتفهم أو فقدوا، وتسهيل التواصل مع العائلات المتضررة".[١١] تقيّم الورقة السياسية مدى تقدم المغرب وتونس في تحقيق هذه الالتزامات من خلال التركيز على ثلاثة مكونات رئيسية للهدف الثامن: عمليات الإنقاذ (القسم 2)؛ وعمليات البحث (القسم 3)؛ وإجراءات تحديد الهوية (القسم 4).

يعتمد التحليل على تقارير المراجعة الوطنية التي قدمتها المغرب وتونس في سياق المراجعات الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة والمنتدى الدولية للهجرة، والتقارير ذات الصلة الصادرة عن منظمات المجتمع المدني، وبيانات مشروع المهاجرين المفقودين التابع للمنظمة الدولي للهجرة. ويُعد إدراج وجهات النظر المجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية للتحليل في ضوء نهج "المجتمع بأكمله" في الاتفاق العالمي للهجرة، الذي يشجع الدول على إشراك المجتمع المدني بنشاط عند استعراض التقدم المحرز في التنفيذ.[١٢] إن تضمين وجهات نظرهم أمر مهم لأنه لم يوجد في كلتا البلدين إجراء وطني محدد بوضوح للمجتمع المدني للمساهمة في عملية المراجعة الوطنية. ثانياً، على الرغم من أن التقريرين التونسي والمغربي يذكران أنه تمت استشارة منظمات المجتمع المدني أثناء صياغة المراجعة الوطنية لكل بلد، إلا أن هذا الادعاء غير مدعوم بأدلة.[١٣]

2. عمليات الإنقاذ

من الملاحظ أن التقرير الطوعي المغربي، المقدم إلى المراجعات الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة، لا يتضمن معلومات بشأن الهدف الثامن.[١٤] أما ملخص الإنجازات الرئيسية المقدم إلى المنتدى الدولي الأول لاستعراض الهجرة، فيشمل الهدف الثامن، لكنه يقتصر على الإشارة بإيجاز إلى عمليات الإنقاذ فقط.[١٥]

---

[٩] https://missingmigrants.iom.int/region/africa?region_incident=4081&route=3946&incident_date%5Bmin%5D=&incident_date%5Bmax%5D=

[١٠] فيما يخص مصر، لم يسجل مشروع المهاجرين المفقودين أي حالات وفاة أو اختفاء. تقرير المراجعة الوطنية المصرية: https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/Egypt%20%20Voluntary%20GCM%20Review%20for%20IMRF.pdf) ويذكر التقرير أنه "لم يتم تسجيل أي قوارب هجرة غير نظامية من الحدود المصرية منذ سبتمبر 2016".

[١١] الاتفاق العالمي للهجرة، فقرة 24. للاطلاع على تحليل لجميع مكونات هدف 8 من الاتفاق العالمي للهجرة، انظر: Bolton and Jarvis, 2018 and 2019.

[١٢] الاتفاق العالمي للهجرة، فقرة 15.

[١٣] التقرير الوطني الطوعي الثاني - تونس، 2022، ص 6: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/imrf-tunisia-ar.pdf; التقرير الوطني الطوعي - المغرب، ص. 2: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/gcm_regional_review_morocco.pdf.

[١٤] التقرير الوطني الطوعي – المغرب، 2020: https://migrationnetwork.un.org/sites/default/files/docs/gcm_regional_review_morocco.pdf.

[١٥] تقرير المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة - ملخص المغرب، 2022: "الاتفاق العالمي للهجرة من مؤتمر مراكش إلى منتدى نيويورك الدولي لاستعراض الهجرة: مسيرة المغرب في الإنجازات وأفضل الممارسات والتعهد "، ص 3. https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/Morocco%20-%20Voluntary%20GCM%20Review%20for%20IMRF%20-%20Overview%20.pdf.

أولاً، يفيد الملخص المغربي المقدم إلى المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة بأن المغرب عزز القدرات الفنية والموارد البشرية لعمليات الإنقاذ في البحر، وأن خفر السواحل التابع للبحرية الملكية أنقذ 14,236 مهاجراً خلال عام 2021. ومع ذلك، يشير تقرير صادر في عام 2022 عن مرصد حقوق الإنسان لمنظمة كامنيندو فرونتيراس (Fronteras) إلى أن خدمات الإنقاذ على الحدود الغربية بين أوروبا وإفريقيا فشلت في تقديم المساعدة في الوقت المناسب، حتى في الحالات التي حصلت فيها السلطات على الموقع الدقيق للقوارب المهددة. وتفيد معلومات فرونتيراس بأن «عددًا متزايدًا من القوارب لا يتلقى مساعدة من خدمات الإنقاذ رغم تقديم موقعها وطلب المساعدة، أو يصل الإنقاذ متأخرًا. ويُلاحظ ارتفاع أعداد الوفيات الناتجة عن الإخفاق في تقديم المساعدة وتقليص عدد القوات المخصصة لإنقاذ حياة المهاجرين".[١٦] يشير ذلك إلى أن الموارد الفنية والبشرية التي خصصها المغرب لتعزيز عمليات الإنقاذ لم تكن كافية للإنقاذ الفعال للمهاجرين المهددين.

كما يشير الملخص إلى أن إنقاذ المهاجرين في البحر متضمن في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين المغرب والدول المجاورة.[١٧] مع ذلك، فإن تقرير فرونتيراس لعام 2022 يشير إلى نقص التنسيق بين المغرب وإسبانيا، فحسب الوارد في التقرير لا تتدخل خدمة الإنقاذ البحري الإسبانية جنوب خط العرض 35°50' حتى في الحالات التي تكون فيها حياة الأشخاص في خطر، ويُعرف عن المغرب عدم تحريكه لخدمات الإنقاذ لديه. وبهذه الطريقة، يصبح استخدام طرق البحث السلبي أمرًا منهجيًا"[١٨]. ويشير ذلك إلى أن المغرب بحاجة إلى مراجعة تعاونه مع إسبانيا من أجل جعل عمليات الإنقاذ فعالة.[١٩]

علاوة على ذلك، يشير تقرير فرونتيراس إلى أن عمليات الإنقاذ تؤدي في بعض الأحيان إلى وفاة وإصابة المهاجرين بسبب استخدام القوة من قبل العناصر الحكومية في محاولتهم منع القوارب من مغادرة المياه الإقليمية. ووفقًا للمنظمة، تقترب خدمات الإنقاذ من السفن والمراكب بطرق غير مناسبة مما يؤدي إلى انقلابها، كما تغادر موقع الكوارث دون البحث عن ناجين أو جثث.[٢٠] مما يعني أن عمليات الإنقاذ لم تكن مصممة كفاية بهدف إنقاذ حياة المهاجرين. ولذلك يحتاج المغرب إلى مراقبة كيفية إجراء عمليات الإنقاذ من أجل ضمان عملها مع وضع حماية الحياة كهدف أساسي.[٢١]

بشكل عام، تشير هذه الممارسات إلى أن عمليات الإنقاذ تعمل كحدود بحرية متنقلة وليست كإجراء يهدف في المقام الأول إلى إنقاذ الأرواح. وهذا يعني أيضًا أن المهاجرين سيتجنبون الطرق التي عادة ما تنتشر فيها عمليات "الإنقاذ/الاعتراض" هذه مما يجبرهم على اتخاذ طرق بديلة أكثر خطورة للوصول إلى الشواطئ الأوروبية. ومع تكثيف مراقبة الحدود على طول السواحل الشمالية، يلجأ العديد من المهاجرين إلى الساحل الجنوبي للمغرب، أو حتى إلى السواحل الموريتانية، لعبور المحيط الأطلسي نحو جزر الكناري الإسبانية.[٢٢] والجدير بالذكر أن عدد المهاجرين الذين يصلون إلى جزر الكناري الإسبانية عبر طريق غرب إفريقيا الأطلسي قد ارتفع بنسبة 154%، مع وصول 39,910 شخصًا في 2023

---

[١٦] Fronteras 2022, p. 35-37 and 45.

[١٧] تقرير المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة - المغرب، 2022، ص3.

[١٨] Fronteras 2022, pp-37 and 45.

[١٩] الهدف 8، القسم "ب"، الاتفاق العالمي للهجرة.

[٢٠] Fronteras 2022, pp. 50-52.

[٢١] الهدف 8، الاتفاق العالمي للهجرة.

[٢٢] https://www.infomigrants.net/en/post/54978/morocco-armed-forces-intercept-over-200-migrants-over-weekend

مقارنة بوصول 15,682 فقط في 2022. ولأن هذا الطريق أكثر خطورة من طريق البحر الأبيض المتوسط، نظرًا للمسافة الطويلة بين المغرب وجزر الكناري، فمن الشائع وفاة المهاجرين في الطريق. لذلك، سيتعين على المغرب مراجعة طريقة إجرائه لعمليات الإنقاذ على طول حدوده البحرية للتأكد من أنها لا تؤدي إلى زيادة خطر فقدان المهاجرين أو التسبب فيه.[٢٣]

أما بالنسبة لتونس، فإن تقريرها الطوعي الوطني، المقدم للاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة، لا يبلغ عن الهدف الثامن.[٢٤] وعلى النقيض من ذلك، يتضمن تقريرها الطوعي، المقدم للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة، الإبلاغ عن هذا الهدف.[٢٥] إذ يذكر أن الحكومة تعمل على تعبئة القدرات اللوجستية اللازمة لمنع محاولات العبور وإنقاذ حياة الأشخاص الذين يعبرون الحدود؛ كما سعت الحكومة إلى تعزيز قوات خفر السواحل التونسي للتعامل مع العدد المتزايد من عمليات الإنقاذ.[٢٦]

ومع ذلك، في عام 2022، أفاد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) أن عمليات الإنقاذ الجارية لم تكن تهدف إلى إنقاذ الأرواح بل إلى منع المهاجرين من الوصول إلى إيطاليا، وتشير التقارير إلى كونها عمليات عنيفة وتؤدي إلى وفيات لأن خفر السواحل غالباً ما يستخدمون القوة لمنع القوارب من مغادرة المياه الإقليمية التونسية.[٢٧] وقد دعى المنتدى السلطات التونسية إلى «الالتزام الفعال والعملي بإنقاذ حياة المهاجرين في المياه التونسية من خلال إطلاق آلية استباقية للإنقاذ والمساعدة البحرية تركز على إنقاذ الأرواح البشرية، وإشراك جميع الهيئات والأطراف المعنية على طول الساحل وفي المياه الوطنية".[٢٧] ويشير ذلك إلى أن تونس، مثلها مثل المغرب، سيتعين عليها مراجعة سياستها لضمان تصميم عمليات الإنقاذ بشكل فعال لحماية حياة المهاجرين وألا تؤدي إلى زيادة خطر فقدان المهاجرين أو التسبب فيه.[٢٨]

3. عمليات البحث

لا يُذكر في التقرير الطوعي المغربي ولا الملخص المقدم للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة أي إشارة إلى البحث عن المهاجرين المفقودين والمتوفين. على النقيض من ذلك، يفيد التقرير التونسي للمنتدى بأن الحكومة أنشأت لجنة فنية استشارية للهجرة تتولى ملف الأشخاص المفقودين، مكلفة بمتابعة ملفات التونسيين الذين فُقدوا بعد عبورهم البحر إلى إيطاليا. كما سعت إلى تعزيز قدرات خفر السواحل التونسي للتعامل مع العدد المتزايد من عمليات البحث.[٣٠]

ومع ذلك، تشير دراسة أجرتها الأورو- متوسطية للحقوق (EuroMed Rights) عام 2023 إلى أن أياً من البلدين لم يجّهز آليات محددة للبحث عن المهاجرين المفقودين؛ حيث تُفوض عمليات البحث بشكل غير رسمي إلى منظمات المجتمع

---

[٢٣] الهدف 8، القسم "ب"، الاتفاق العالمي للهجرة.

[٢٤] التقرير الوطني الطوعي، تونس، سبتمبر 2020: https://migrationnetwork.un.org/sites/g/files/tmzbdl416/files/resources_files/rapport_volontaire_de_la_republique_tunisienne_pour_le_pmm.pdf

[٢٥] التقرير الوطني الطوعي، تونس، أبريل 2022، https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/imrf-tunisia-ar.pdf.

[٢٦] تقرير المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة - تونس، 2022، ص. 80-79؛ انظر أيضًا: Robins 2019، ص. 25.

[٢٧] FTDS 2022 - a.

[٢٨] FTDS 2022 - b.

[٢٩] الهدف 8، تحت الفقرتين أ و ب، الاتفاق العالمي للهجرة.

[٣٠] التقرير التونسي للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة، 2022، صـ 80-79؛ راجع أيضًا Robins 2019، صـ 25.

المدني المحلية والمنظمات الدولية الموجودة على أراضيها، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.[٣١] وغالباً لا تؤخذ طلبات عائلات المهاجرين المفقودين بعين الاعتبار من قبل السلطات، إلا في حال تدخل جهات فاعلة من المجتمع المدني. على سبيل المثال، تلقت عائلات سودانية طلبت معلومات عن مصير أقاربهم الذين اختفوا خلال أحداث 24 يونيو 2022 في الناظور دعماً من جمعيات مغربية، لكنها لم تتلقَ أي دعم من السلطات المغربية حتى الآن.[٣٢]

أما بالنسبة لجمع جثث المهاجرين المتوفين، فإن هذه المسألة غير مذكورة في تقارير مراجعة الاتفاق العالمي للهجرة في كلا البلدين. وتفيد الأورو- متوسطية للحقوق بضعف قدرة السلطات واستعدادها المحدود لاستعادة الجثث، لا سيما في حالات غرق السفن التي لا يتم فيها تنفيذ انتشال منهجي للجثث في المغرب وتونس.[٣٣]

وبالتالي، لا يزال يتعين على كل من المغرب وتونس وضع إجراءات فعالة للبحث عن المهاجرين المفقودين والمتوفين وإنشاء قنوات تواصل يمكن من خلالها للأسر تقديم طلبات البحث وإبقائهم على علم بحالة البحث.[٣٤] بالإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدين بذل كل الجهود، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لاستعادة جثامين المهاجرين المتوفين، لا سيما في حالات تحطم السفن.[٣٥]

4. تحديد هوية المهاجرين المتوفين

لا يُذكر في التقرير الطوعي المغربي ولا الملخص المقدم للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة أي إشارة إلى تحديد هوية المهاجرين المتوفين. في المقابل، يشير التقرير التونسي للمنتدى الدولي لاستعراض الهجرة إلى أن الحكومة عززت خدمات الطب الشرعي بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وشمل ذلك توحيد جمع بيانات ما بعد الوفاة وما قبل الوفاة عن المهاجرين المفقودين. وفي هذا السياق، دعمت الحكومة أقسام الطب الشرعي في صفاقس وقابس من خلال توفير المعدات والإمدادات، بدعم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. علاوة على ذلك، تم تخصيص مقبرة في مدينة جرجيس، تُسمى «حديقة إفريقيا»، لدفن جثامين المهاجرين الذين ماتوا أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى أوروبا.[٣٦]

ومع ذلك، تشير الدراسة التي أجرتها الأورو- متوسطية للحقوق في 2023 إلى تحديات ومشاكل كبيرة تتعلق بإجراءات إدارة جثث المهاجرين الذين لقوا حتفهم على الحدود البحرية المغربية والتونسية.[٣٧] ولا توجد، على وجه التحديد، أي التزامات بتحديد هوية الأشخاص المتوفين حيث تترك الإجراءات الحالية مجالاً واسعاً لتقدير الجهات المعنية في الدولتين لتقرير مدى ضرورة التعرف على الهوية.[٣٨] وتفتقر الإجراءات، في كلا البلدين، إلى معايير موثوقة لتحديد الهوية، كما

---

[٣١] EuroMed Rights 2023, p. 14.
[٣٢] EuroMed Rights 2023, p. 14.
[٣٣] EuroMed Rights 2023, p. 15.
[٣٤] الهدف 8، تحت القسمين "أ" و "د"، الاتفاق العالمي للهجرة.
[٣٥] الهدف 8، القسم "و"، الاتفاق العالمي للهجرة.
[٣٦] تقرير المنتدى الدولي لاستعراض الهجرة - تونس، 2022، ص80.
[٣٧] EuroMed Rights 2023, pp. 14-18.
[٣٨] EuroMed Rights 2023, p. 13.

أن نسبة التعرف على المتوفين منخفضة بشكل استثنائي.[٣٩] تشير الأورو- متوسطية للحقوق إلى أن انخفاض نسبة تحديد الهوية يرجع أساسًا إلى العوامل التالية: الالتزام المحدود من جانب السلطات الوطنية والمحلية؛ عدم وجود عمليات بحث وإنقاذ ممنهجة؛ الإخفاق في جمع المعلومات من الناجين من غرق السفن؛ وصعوبة جمع معلومات ما قبل الوفاة بسبب غياب أفراد الأسرة.[٤٠] علاوة على ذلك، أفادت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) في عام 2022 بأن المهاجرين في المغرب يترددون في التوجه إلى السلطات في الناظور للتعرف على أقاربهم بسبب تكثيف نقاط التفتيش الأمنية على طول الطريق.[٤١] فيما تمثل محدودية سعة المشارح في كلا البلدين سببًا آخر لانخفاض نسبة تحديد الهوية.[٤٢] حيث أفاد تقرير صادر عام 2019 عن المنصة الوطنية المغربية لحماية المهاجرين (PNPM) أن قدرة المشارح في طنجة وتطوان والناظور محدودة للغاية؛ إذ كثيرًا ما تضطر مشرحة الناظور على سبيل المثال إلى الاحتفاظ بمزيد من الجثث في مساحة مخصصة في الأساس لعدد أقل. حتى أنها اضطرت إلى حفظ الجثث في غرف غير مجهزة للتبريد الكافي. وعندما لا يتم التعرف على الجثة في غضون أسابيع قليلة، تضطر السلطات إلى دفنها من أجل تخفيف المشرحة وإفساح المجال لجثث الأخرى.[٤٣]

بالتالي، يوجد عدد كبير من الأشخاص المدفونين تحت علامة (X)؛ ومعظم القبور مجهول أصحابها ولا تدل على أي معلومات محددة حول ملابسات الوفاة أو انتشال الجثث.[٤٤] وتُدفن الجثث باحترام، لكن مع إثبات التاريخ فقط دون معلومات أخرى يمكن أن تساعد في تحديد هوية أصحابها لاحقًا.[٤٥] وفي مدينة صفاقس على وجه التحديد، تعمل منظومة الطب الشرعي بأقصى حدود طاقتها الاستيعابية، فيما تكافح لمواكبة عمليات الدفن بسبب الزيادة في الوفيات على الحدود.[٤٦] في عام 2022، أبلغ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عن إحجام السلطات عن تسريع دفن جثث المهاجرين في صفاقس بسبب ارتفاع تكلفة إجراءات الدفن.[٤٧] ودعا المنتدى الحكومة إلى "اتخاذ تدابير قانونية وطبية تسمح لاحقًا للعائلات بالتعرف على الجثث والتحقق من هوياتها"، كما طالب بلديات صفاقس "بضمان دفن الجثث في أماكن مناسبة ولائقة مع الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية".[٤٨]

باختصار، لا يزال المغرب وتونس بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك عبر التعاون الدولي، لتحديد هوية المهاجرين المتوفين. وعلى وجه الخصوص، يتعين عليهما ضمان جمع البيانات المتعلقة بالجثث وتوحيدها ومَركَزة إدارتها لضمان إمكانية التتبع وتحديد الهوية.[٤٩] إن عدم تحديد الهوية بشكل صحيح له أثار بالغة على عائلات المهاجرين المفقودين،

---

[٣٩] EuroMed Rights 2023, p. 17; PNPM 2019, p. 13.

[٤٠] EuroMed Rights 2023, p. 17.

[٤١] انظر إفادة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في: EuroMed Rights (2022). Atelier Multipartite Régional : Procédures d'Identification et de Recherche des Personnes Migrantes Disparues au Maghreb [ورشة عمل إقليمية متعددة الأطراف: إجراءات تحديد هوية المهاجرين المفقودين في بلدان المغرب العربي والبحث عنهم] Rabat, 21-22 October 2022, p. 5.

[٤٢] Robins 2019, p. 25; Ben Khalifa 2020, pp. 219 and 227-228; Arbaoui 2020; M'charek 2018.

[٤٣] PNPM 2019, p. 16-17.

[٤٤] EuroMed Rights 2023, p. 17.

[٤٥] Ben Khalifa 2020, p. 219 and 227-228; Ben Khalifa, 2013, p. 182-189; Robins, 2019, p. 25; M'charek, 2018; Ghouban-tini 2023. انظر أيضًا Arbaoui 2020.

[٤٦] EuroMed Rights 2023, 10 and 16.

[٤٧] FTDS 2022 - b.

[٤٨] FTDS 2022 - b.

[٤٩] الهدف 8، تحت القسمين "هـ" و "و"، الاتفاق العالمي للهجرة.

إذ يتركهم في حالة من عدم اليقين والحزن المستمر. فمن دون معلومات قاطعة حول مصير أحبائهم، تعجز العائلات عن الشعور بالطمأنينة ومواصلة حياتهم، مما قد يؤدي لآثار نفسية وعاطفية خطيرة. إضافة إلى ذلك، قد تواجه العائلات تحديات قانونية ومالية تتعلق بالوضع غير المحسوم لفرد الأسرة المفقود.

5. التوصيات

على الرغم من اتخاذ الحكومتين المغربية والتونسية خطوات مهمة لتنفيذ التزاماتهما بموجب الهدف ٨، إلا أن هذا الهدف لم يتم تنفيذه بفعالية بعد. بالنظر إلى التحليل السابق، يمكن أخذ التوصيات التالية في الاعتبار لسد الثغرات الموجودة.

عمليات الإنقاذ

- مراجعة ومراقبة كيفية إجراء عمليات الإنقاذ للتأكد من اتخاذها حماية الحياة كهدف أساسي في تنفيذها وأنها لا تؤدي إلى زيادة خطر فقدان المهاجرين أو التسبب فيه.
- زيادة الموارد التقنية والبشرية المخصصة لتعزيز عمليات الإنقاذ لضمان الإنقاذ الفعال للمهاجرين في حالات الخطر.
- مراجعة وزيادة التعاون عبر الحدود مع البلدان المجاورة لتنسيق عمليات الإنقاذ بشكل فعال بطريقة تحمي حق المهاجرين في الحياة.

عمليات البحث

- وضع إجراءات فعالة ومنهجية للبحث عن المهاجرين المفقودين والمتوفين.
- إنشاء قنوات تواصل يمكن للعائلات من خلالها تقديم طلبات البحث وإبقائهم على اطلاع بحالة البحث.
- بذل الجهود، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لاستعادة جثامين المهاجرين المتوفين، لا سيما في حالات تحطم السفن.

إجراءات تحديد الهوية

- إدخال إجراءات رسمية لتحديد هوية وإدارة جثث المهاجرين المتوفين من خلال وضع إجراءات موحدة لتحديد وتوثيق هوية المهاجرين المتوفين.
- إدخال اجراءات منهجية لجمع البيانات المتعلقة بالجثث وتوحيدها ومَركَزة إدارتها، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي، لضمان إمكانية التتبع وتحديد الهوية.
- دعم أسر المهاجرين المفقودين من خلال تقديم معلومات عن عملية تحديد الهوية والمساعدة القانونية وتسهيل إعادة الرفات للوطن.

بالإضافة إلى التوصيات السابقة المتعلقة بالهدف ٨، يمكن أخذ التوصيات التالية في الاعتبار عند استعراض التقدم المحرز في التنفيذ الوطني.

---

[٥٠] لمزيد من التوصيات المتعلقة بالتنفيذ الفعال للهدف 8، انظر مسودة التوصيات القابلة للتنفيذ بشأن المهاجرين المفقودين الصادرة عن شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة، المتاحة هنا: https://migrationnetwork.un.org/system/files/docs/Draft%20of%20actionable%20recommendations%20on%20missing%20migrants%20November%202023.pdf

تقارير المراجعات الوطنية

- الإبلاغ عن الهدف ٨ من خلال تقييم مدى تنفيذ جميع مكوناته.
- تضمين التقارير ذات الصلة من منظمات المجتمع المدني لضمان مراعاة مبدأ «المجتمع بأكمله» في الاتفاق العالمي للهجرة.

قائمة المراجع

Arbaoui, Y. (2020). Identification des migrants décédés aux frontières maritimes du Maroc. [تحديد هوية المهاجرين المتوفين على الحدود البحرية للمغرب] In : Saadaoui, I.M. (ed.), Frontières et Régions frontalières, Savoir sans Frontières No. 10, Vol. 2, 537-558, Tunisian World Center for Studies, Research, and Development, https://www.cjhm.org/wp-content/uploads/2022/09/Identification-des-migrants-decedes-aux-frontieres-maritimes-du-Maroc.pdf

Ben Khalifa, R. (2020). “L’adoption du “ Pacte de Marrakech “ et la migration en Tunisie,” [اعتماد ‹ميثاق مراكش› والهجرة في تونس] Les Cahiers de Tunisie, Tome LXXII, numéros 226/227, 211-233.

Bolton, S. and Jarvis, C. (2018). GCM Commentary: Objective 8: Save lives and establish coordinated international efforts on missing migrants, [تعليق على الاتفاق العالمي للهجرة: الهدف 8: إنقاذ الأرواح ووضع جهود دولية منسقة بشأن المهاجرين المفقودين], RLI blog series. https://rli.blogs.sas.ac.uk/2018/10/18/gcm-commentary-objective-8/.

Bolton, S. and Jarvis, C. (2019). GCM Indicators: Objective 8: Save lives and establish coordinated international efforts on missing migrants, [تعليق على الاتفاق العالمي للهجرة: الهدف 8: إنقاذ الأرواح ووضع جهود دولية منسقة بشأن المهاجرين المفقودين], RLI blog series. https://rli.blogs.sas.ac.uk/2019/06/17/gcm-indicators-objective-8-save-lives-and-establish-coordinated-international-efforts-on-missing-migrants/.

Ca-minando Fronteras. (2022). Victims of the Necrofrontier 2018-2022, For Memory and Justice, [ضحايا الحدود المميتة 2018-2022، من أجل الذاكرة والعدالة], Report of the Human Rights Observatory of Ca-minando Fronteras. https://caminandofronteras.org/wp-content/uploads/2023/01/Report-Victims-of-the-necrofrontier-2018-2022.-For-memory-and-justice-Right-to-life-ENG.pdf.

EuroMed Rights. (2023). Practices for tracing and identifying missing and deceased migrants in North Africa, [ممارسات تتبع وتحديد هوية المهاجرين المفقودين والمتوفين في شمال إفريقيا], https://euromedrights.org/publication/migrants-and-refugees-oblivion-even-in-death/.

Ghoubantini, S. (2023). “Drame à Zarzis : incompétence caractérisée de l’Etat !” [مأساة في جرجيس: فشل واضح للدولة.“], https://www.businessnews.com.tn/drame-a-zarzis--incompetence-caracterisee-de-letat,519,123627,3;

M’charek, A. (2018). “Dead-Bodies-at-the-Border”: Distributed Evidence and Emerging Forensic Infrastructure for Identification. [“جثث على الحدود”: الأدلة الموزّعة والبنية التحتية الناشئة للتحليل الجنائي لتحديد الهوية.] In: Maguire, M et al., (eds.) Bodies of Evidence: Security, Knowledge and Power. Durham Ohio: Duke University Press, 89-109.

Plateforme Nationale Protection Migrants (PNPM). 2019. ‘Identification des personnes migrantes décédées aux frontières maritimes marocaines’ [تحديد هوية المهاجرين المتوفين على الحدود البحرية المغربية], https://www.cjhm.org/wp-content/uploads/2019/03/Rapport-Morts-aux-Frontieres-PNPM28-2-2019-Version-Finale.pdf

Robins, S. (2019). “Analysis of Best Practices on the Identification of Missing Migrants: Implications for the Central Mediterranean.” [تحليل أفضل الممارسات في تحديد هوية المهاجرين المفقودين: التبعات على المنطقة المركزية لدول المتوسط] Central Mediterranean Route Thematic Report Series. International Organization for Migration, Geneva. https://publications.iom.int/system/files/pdf/identification_of_missing_migrants.pdf.

Tunisian Forum for Economic and Social Rights (FTDES). (2022)
a- ‘Politiques meurtrières en Méditerranée : pour que cessent ces naufrages consciemment provoqués au large de la Tunisie’ [السياسات المميتة في البحر الأبيض المتوسط: من أجل إيقاف حوادث الغرق المتعمدة قبالة السواحل التونسية.], https://ftdes.net/politiques-meurtrieres-en-mediterranee-pour-que-cessent-ces-naufrages-consciemment-provoques-au-large-de-la-tunisie/
b- ‘A call for a decent burial of the bodies of migrants’ [دعوة للدفن اللائق لجثامين المهاجرين], https://ftdes.net/en/appel-pour-un-enterrement-decent-des-corps-des-migrants/